تقرير

اجتماع اللجان البرلمانية المصرية المعنية بالسكان والتنمية

حول " الاشخاص ذوي الاعاقة و كبار السن "

القاهرة – جمهورية مصر العربية

12 اكتوبر 2024

"متحدون في العمل لتفعيل أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة و الحفاظ على الكرامة مع التقدم في السن ".

المقدمة :

نظرا للأزمات المتعددة التي نواجهها اليوم، فإن العالم ليس على المسار الصحيح لتحقيق عديد أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وتشير النتائج الأولية لتقرير الأمم المتحدة المقبل بشأن الإعاقة والتنمية 2023 إلى أن العالم أصبح أشد انحرافا عن المسار الصحيح في ما يتصل بتحقيق عديد أهداف التنمية المستدامة بما يعود بالنفع على الأشخاص ذوي الإعاقة.

ولا بد من تكثيف جهودنا وتسريعها لتفعيل أهداف التنمية المستدامة لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة وتحقيقها معهم وبجهودهم، نظرا لأن الأشخاص ذوي الإعاقة هُمشوا تاريخيا وكانوا في كثير من الأحيان من الذين تخلفوا عن الركب.

ومن المشجع أنه مع اعتماد الإعلان السياسي الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، جدد زعماء العالم التزامهم بتحقيق التنمية المستدامة والرخاء المشترك للجميع، من خلال التركيز على السياسات والإجراءات التي تستهدف الفئات الأشد فقرا وضعفا، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة.

و تزامناً مع اليوم العالمي للاشخاص ذوي الاعاقة الذي يصادف في 3 ديسمبر من كل عام ، واليوم العالمي لكبار السن الذي يصادف بتاريخ 1 اكتوبر من كل عام ، فقد اتفق منتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية ، و الجمعية الاسيوية للسكان و صندوق الامم المتحدة للسكان و بالتعاون مع مجلس النواب المصري بعقد اجتماع للجان البرلمانية المصرية المعنية بالسكان والتنمية لمناقشة ابرز و اهم قضايا الساعه التي تخص الاشخاص ذوي الاعاقة و كبار السن .

عقد منتدى البرلمانيين العرب للسكان و التنمية ، يوم السبت الموافق 12 اكتوبر 2024، اجتماع برلماني بالقاهرة. ، ضم اللجان البرلمانية المصرية التالية: اللجنة البرلمانية للتضامن الاجتماعي و ذوي الاعاقة ، اللجنة البرلمانية لشؤون الاسرة ، اللجنة البرلمانية للصحة ، اللجنة البرلمانية للتعليم و البحث العملي ، اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان ، اللجنة البرلملنية لشؤون الدستور و التشريع .

وذلك بالتعاون مع الجمعية الاسيوية للسكان APDA ، و بدعم من صندوق الامم المتحدة للسكانUNFPA ، وذلك من اجل الوقوف على واقع الاشخاص ذوي الاعاقة و كبار السن و التوصيات التي صدرت عن اجتماعات منتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية في الاعوام السابقة, والحالية والتي اقُرت في عدة دول عربية و اسيوية.

حيث حضر الاجتماع برلمانيين من مجلس النواب المصري ، و رؤساء اللجان المذكورة اعلاه ، و اعضاء اللجان البرلمانية ، و وزيرة التضامن الاجتماعي في مصر ، و وزير الشباب ، و ممثلين عن وزارات معنية بالسكان و التنمية في مصر ، و عدد من مؤسسات المجتمع المدني.

خلال الاجتماع قدمت كل لجنة عرض موجز عن الادوار و التشريعات و القوانين و الانظمة التي اقُرت عنها جراء التوصيات التي اعلنها منتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية ، حيث اصبحت اليوم قوانين حقيقية و فعاله قابلة للتطبيق على ارض الواقع في المجتمع المصري.

قدم رؤساء و اعضاء اللجان البرلمانية المصرية الشكر والتقدير و الامتنان الى حكومة اليابان و الشعب الياباني على دعمهم لمنتدى البرلمانيين العرب للسكان و التنمية لما له من دور كبير و فعال في قضايا السكان و التنمية في الدول العربية و دوره الايجابي و التفاعلي في تطبيق التوصيات الصادرة عن اجتماعات منتدى البرلمانيين العرب للسكان و التنمية في كافة مجالات التنمية في المنطقة العربية وما لسمناه من قوانين و تشريعات حققت العديد من الانجازات و النجاحات في قضايا السكان و التنمية ، ولهذا نثمن الدور الدولي الانساني و الاجتماعي الذي تقدمه حكومة اليابان لمنطقتنا العربية ولهذا التعاون المثمر الذي تُقدره دولنا و شعوبنا اتجاه دولة اليابان.

كما شكر المشاركون الدور الهام و الفعال للجمعية الآسيوية للسكان APDA و الشراكة التي تربطهم بمنتدى البرلمانيين العرب للسكان و التنمية والنجاحات التي تحققت جراء هذا التعاون في العديد من الدول العربية و الآسيوية.

كما تم تقديم الشكر و التقدير الى صندوق الامم المتحدة للسكان و للدور الهام الذي يلعبه الصندوق في العديد من قضايا السكان و التنمية و خصوصاً في هذه الفترة الحرجه التي تمر بها العديد من الدول العربية ، كما قدر المشاركون التواصل الدائم الذي يقوم به صندوق الامم المتحدة مع اللجان البرلمانية في كافة المجالس البرلمانية العربية والذي له الاثر الكبير الايجابي من التعاون و الشراكة الحقيقية من اجل تحقيق حياة كريمه للاجيال القادمة.

و ثمن البرلمانيين و المشاركون الدور و التعاون الذي يلعبه منتدى البرلمانيين العرب للسكان و التنمية من خلال التواصل الدائم مع البرلمانات العربية و اللجان المعنية بالسكان و التنمية و مشاركتهم في الاجتماعات و المؤتمرات الدولية و الاقليمية ، و دعمهم بالنشرات و التقارير السكانية التي ساهمت في اثراء معلوماتهم في اتخاذ القرارات الصحيحه.

الجلسة الاولى:

المتحدثون :

-السيد النائب الدكتور / عبدالهادي القصبي : رئيس لجنة التضامن الاجتماعي و الاسرة و الاشخاص ذوي الاعاقة (زعيم الاغلبية في مجلس النواب المصري).

أكد زعيم الأغلبية الدكتور عبد الهادى القصبى ، ورئيس لجنة التضامن الاجتماعي أن البرلمان المصري يعد نموذجاً يحتذى به في التشريعات التي صدرت في جميع المجالات الحقوقية، حيث أقر البرلمان مجموعة من

القوانين الحقوقية التي اوصى و نادى بها منتدى البرلمانيين العرب للسكان و التنمية في اجتماعاته التي عُقدت في دول عربية و آسيوية ، ومنها على سبيل المثال: قانون المجلس القومى للمرأة رقم 30 لسنة 2018 وقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 10 لسنة 2018 وإصدار الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وقانون المجلس القومي للطفولة والأمومة، وقانون حقوق المسنين وقانون صندوق تكريم الشهداء والمصابين وضحايا ومفقودي ومصابى العمليات الحربية والإرهابية والأمنية وأسرهم ، حيث جاء اجتماعنا اليوم وقد ضم عدد كبير من اصحاب القرار المهمين في الدوله المصرية لالقاء الضوء على فئه هامه في المجتمع المصري وهم الاشخاص ذوي الاعاقه و كبار السن ، فقد عملت اللجان المعنية بالسكان والتنمية في البرلمان المصري على اتخاذ الكثير من التشريعات التي تصب في مصلحة هذه الفئه ، وقد استعرضها الدكتور القصبي مما اعجب الحضور بهذا الانجاز الكبير .

-الدكتور محمد الصمادي / امين عام منتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية ، قدم في بداية كلمتة الشكر و التقدير لحكومة و شعب اليابان على الدعم الذي يقدموه للمنتدى طلية السنوات الماضيه و الحالية من أجل ان يستطيع المنتدى من اداء رسالته اتجاه قضايا السكان و التنمية في 21 دوله عربية ، حيث أطلع الحضور على رسالة و اهداف المنتدى ، و الخطة الاستراتيجية الاعوام القادمة ، كما أكد على اهمية هذا الاجتماع لمناقشة و الاطلاع على واقع التوصيات التي تم اقرارها خلال اجتماعات المنتدى السابقة ومدى تحويل هذه التوصيات الى قوانين و تشريعات و مدى تطبيقها في الدول العربية ، و كذلك الى مناقشة حال الاشخاص ذوي الاعاقه و كبار السن وهذا هو السبب الرئيسي لاجتماعنا اليوم .

- مستشارة صندوق الامم المتحدة للسكان الدكتورة/ هاله يوسف ، اشادت بالتعاون المثمر من قبل أعضاء البرلمانات مع صندوق الأمم المتحدة للسكان و منتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية والرابطة الآسيوية للسكان والتنمية فى اليابان من أجل تسليط الضوء والعمل لتحقيق أجندة برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية وأيضا أهداف التنمية المستدامة. وشددت على أهمية القضايا التي يتبناها المنتدى بخاصة خارطة طريق واضحة لتنفيذ التزاماتنا بقضايا السكان والتنمية، بما في ذلك قضية الاشخاص ذوي الاعاقة

و اضافت أن العالم في حاجة إلى حلول لإنقاذ أهداف التنمية المستدامة وعدم ترك أحد خلف الركب. وأشارت إلى أن ذلك يتطلب مزيدا من التعاون بين جميع الجهات لوضع استراتيجيات لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة يشاركون فيها ويضطلعون بها"

وقالت إنه "يمكن أن يكون الابتكار والتكنولوجيا أداتين قويتين للإدماج. ويمكنهما تعزيز سبل الوصول إلى المعلومات والتعليم والتعلُّم مدى الحياة. ويمكنهما أن يفتحا آفاقا جديدة أمام الأشخاص ذوي الإعاقة للمشاركة في القوى العاملة والمجتمع ككل على قدم المساواة."

ذوو الإعاقة في أرقام

ووفقا للأمم المتحدة فإن 80% من أصل مليار شخص من ذوي الإعاقة يعيشون في البلدان النامية.

وتُقدر الامم المتحدة أن 46% من المسنين الذين تبلغ أعمارهم 60 عاما أو أكثر هم من ذوي الإعاقة.

كما أنه يحتمل أن واحدة من كل خمس نساء تعاني من إعاقة ما، بينما يعاني طفل واحد من كل عشرة أطفال من الإعاقة.

وأن الأشخاص من ذوي الإعاقة هم من بين الأكثر تضررا في العالم من فيروس كورونا.

و بينت إن الأطفال ذوي الإعاقة أكثر عرضة للعنف بأربعة أضعاف غيرهم من الأطفال غير المعاقين.

بينما يعاني ذوو الإعاقة البالغون من العنف مرة ونصف أكثر من غير المعاقين.

في حين يتعرض البالغون من المصابين بحالات صحية عقلية للعنف بنسبة أربعة أضعاف ما يتعرض له غير المصابين بحالات كتلك.

ومن العوامل التي تعرض الأشخاص ذوي الإعاقة للعنف: وصمة العار، التمييز، الجهل بالإعاقة، فضلا عن الافتقار إلى الدعم الاجتماعي لمن يقومون على رعاية هؤلاء الأشخاص

وأضافت:"يلعب البرلمانيون من خلال منتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية دورًا استراتيجيًا في إيجاد بيئة تشريعية وقانونية تضمن جاهزية وقدرة النظم الصحية على توفير خدمات الصحة الإنجابية والاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية العاملين في المجال الصحي في السياقات التنموية وفي حالات الطوارئ".

-النائب الدكتور / سامي هاشم (رئيس لجنة التعليم والبحث العلمي بمجلس النواب المصري) : تحدث حول أهمية التعليم ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة في النظام التعليمي المصري ، و إلى أهمية إعداد الفرد للحياة والنجاح تحت كافة الظروف، منوها إلى التحدي الخطير الذي يمثله الذكاء الاصطناعي، ومؤكدا أهمية استعداد منظومة التعليم لمواجهة هذا التحدي وتوظيفه بما يخدم البشرية، ومراعاة ذلك في إعداد المناهج التي تعتمد على المهارات والمعلومات التي تكتسب قيمتها بالتطبيق. أن مشروع التعليم يلقي الضوء على قضيتين من أهم القضايا التي يعتمد عليها تقدم المجتمعات ونهضتها، وهما التعليم والتمكين، موضحاً أن مصر حققت إنجازات غير مسبوقة في ملف تمكين المرأة، في ظل وجود قيادة سياسية واعية ومؤمنة بأن تمكين المرأة ضرورة مجتمعية .

وأضاف أن التعليم يعد أحد أهم قضايا محور التمكين الاجتماعي ضمن الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2023، مشيداً بدور وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني فى تطوير المناهج.

وأشار إلى أن المجلس القومي للطفولة والأمومة أعد دراسة حول صورة المرأة في مناهج المرحلة الابتدائية والإعدادية والثانوية وهذه الدراسة تمثل صورة احترام المرأة، وصورة المرأة في المناهج، ونبذ العنف عن المرأة.

كما وجه الى ان لجنة التعليم في مجلس النواب الان بصدد اصدار قانون إنشاء الهيئة المصرية لضمان الجودة والاعتماد فى التعليم والتدريب التقني والفني والمهني، ويهدف مشروع القانون من إنشاء الهيئة هو الارتقاء بجودة منظومة التعليم الفنى والتقنى والتدريب المهنى من مؤسسات وبرامج، بما يتوافق مع معايير الاعتماد

ومتطلبات أسواق العمل، وبما يخدم خطط وسياسات التنمية المستدامة للدولة، وتضع الإطار العام لجودة برامج التعليم الفنى والتقنى والتدريب المهنى وطرق التعليم والتعلم، وأساليب التقييم اللازمة، بالإضافة إلى وضع شروط اعتماد مؤسسات التعليم الفنى والتقنى ومراكز التدريب المهنى النظامى وغير النظامى بجميع أنواعها متضمنة التعليم الفنى قبل الجامعى والتعليم التقني.

-السيد النائب الدكتور / طارق رضوان : رئيس لجنة حقوق الانسان بمجلس النواب المصري ، تحدث عن استراتيجة حقوق الانسان في مصر ، حيث أكد أن اللجنة تضع عدد من الملفات والقضايا الهامة علي رأس أولوياتها وفي مقدمتها متابعة تنفيذ الأهداف الواردة في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ، متضمناً محاورها الأربعة، "الحقوق المدنية والسياسية، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حقوق الإنسان للمرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب وكبار السن، التثقيف وبناء القدرات في مجال حقوق الانسان."

وأضاف أن اللجنة و بالتعاون مع منتدى البرلمانيين العرب للسكان و التنمية ستعقد جلسات استماع وسلسله من اللقاءات لمناقشة سبل تعزيز حقوق المرأة بما في ذلك المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقضايا المتعلقة بالعنف الاسرى والتمييز الجنسي، وكذلك تعزيز حقوق الطفل من خلال التركيز على حماية حقوق الأطفال بما في ذلك الحماية من العنف والاستغلال والتمييز وضمان حقوق التعليم والرعاية الصحية.

وتابع إلي حرص اللجنة مناقشة حقوق العمالة من خلال دراسة ظروف العمل وحقوق العمال في مصر بما في ذلك الحد الأدنى للأجور، وساعات العمل والسلامة والصحة المهنية.

السيدة النائب الدكتور / سهير عبدالحميد : مقررة لجنة الصحة بمجلس النواب المصري ، تحدث حول "التأمين الصحي الشامل المصري الجديد: الرؤية الاستراتيجية المصرية لتحقيق أهداف التنمية الصحية المستدامة 2030". اكدت ان دور لجنة الشئون الصحية بمجلس النواب في متابعة أداء منظومة التأمين الصحي الشامل الجديد، يكون بأستمرار و ذلك للاطمئنان على توفير التغطية الصحية الشاملة للمنتفعين تحت مظلة المنظومة، ومستوى جودة الخدمات الطبية المقدمة إليهم، مشيرًا إلى النقلة النوعية والإنجازات التي تحققت على مستوى البنية التحتية للمنشآت الصحية، وتجهيزاتها بأحدث التجهيزات الطبية، واستحداث الخدمات الطبية والعلاجية وفق الممارسات الطبية العالمية، ولافتًا إلى تقديم أكثر من 4 مليون خدمة طبية لمنتفعي التأمين الصحي الشامل حتى الآن، وأكدت السير بخُطى ثابتة نحو استكمال طريق الإصلاح الصحي الشامل بمصر وبما يتماشى من توصيات منتدى البرلمانيين العرب للسكان و التنمية الذي يتابع معنا الخطوات أول بأول.

وتابعت أن قانون التأمين الصحي الشامل رقم (2) لسنة 2018، والذي خرج إلى النور بفضل دور منتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية و مجلس النواب المصري ، ودعمه مجهودات الدولة في إنجاح الإصلاح الصحي الشامل، والأهمية الخاصة لهذا القانون لأنه يمس صحة المواطنين، كإلزام دستوري لضمان الرعاية الصحية المتكاملة لهم، مؤكدًا أنه لا حياة بدون رعاية صحية، من خلال توفير الرعاية الصحية والتغطية الصحية الشاملة للمواطنين ، ومشيرًا إلى تقدم المجتمعات وبلوغ أهدافها للتنمية الشاملة المستدامة يرتبط

ارتباطًا وثيقًا بمدى تمتع المواطنين داخل المجتمع بالرعاية الصحية ودرجة جودتها. مشيده ايضاً بوجود قيادات شابة واعدة على رأس العمل بهيئة الرعاية الصحية ومنشآتها الصحية المختلفة، والتي أثبتت جدارتها في إدارة وتشغيل المستشفيات التأمين الصحي الشامل الجديد، ضمن الرؤية الاستراتيجية المصرية لتحقيق أهداف التنمية الصحية المستدامة 2030.

-النائب السيدة / هند حازم ، عضو لجنة التضامن الاجتماعي بمجلس النواب المصري ، وهي احد الاشخاص ذوي الاعاقة : فقد تناولت ملف " الاشخاص ذوي الاعاقة بين الماضي والحاضر"، و قد بدأت بالحديث بجزيل الشكر والتقدير لحكومة اليابان على دعمها لهذا الاجتماع الهام الذي يتناول قضية 15مليون شخص من ذوي الاعاقه و اتشرف ان اكون معكم في هذا الاجتماع الهام ، وقد تحدثت عن مبادرة كتف فى كتف الانسانية، والتي أطلقها التحالف الوطني للعمل الأهلي وتستهدف الوصول الي جميع المدن بمختلف أنحاء الجمهورية، وبما يساهم في مواجهه الظروف الاقتصادية الحالية، وخاصة أن تلك المبادرة تدعم الفئات الأكثر إحتياجًا والأسر المتعففة.

وأضافت النائبة هند حازم أن مبادرة "كتف بكتف" تعتبر أكبر مبادرة للحماية الاجتماعية، وتستهدف توفير أكثر من 5 ملايين كرتونة مواد غذائية، تصل إلى جميع المحافظات، مشيرة الي تلك المبادرة جاءت تأكيداً علي إيمان بقدرات المصريين ومؤسسات المجتمع المدني في تحقيق العدالة الاجتماعية بشكل حقيقي.

حيث نفتخر اليوم بتخصيص 8 مقاعد لذوي الاعاقه ليكونوا اعضاء في مجلس النواب المصري ، كذلك مجانية التعليم و الصحة لهم ، و تخصيص 5 بالمئه لتعيين ذوي الاعاقه في القطاع العام و الخاص وهذا انجاز نفتخر به.

وفي نهاية حديثها قدمت الشكر مره اخرى لحكومة اليابان لدعمها منتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية الذي يتابع عن كثب قضايا السكان والتنمية في الدول العربية ونشكره على اهتمامه بقضية الاشخاص ذوي الاعاقه.

-السيد الدكتور النائب / طلعت عبدالقوي ، عضو لجنة التضامن بمجلس النواب المصري ، رئيس الاتحاد العام للجمعيات الاهلية في مصر والبالغ عددها في مصر 18 الف جمعية : بدء حديثه بتقديم الشكر و التقدير لحكومة اليابان و لشعب اليابان العظيم و لكل الجهات اليابانية التي تدعم قضايا الانسان و التنمية ، و لدعمهم و تعاونهم مع منتدى البرلمانيين العرب للسكان و التنمية الذي يُمثل المظلة الرسمية للجان السكان و التنمية في المجالس البرلمانية و التشريعية في الدول العربية وهو الجهه الوحيدة التي تستطيع توحيد الجهود لقضايا السكان و التنمية في 21 دوله عربية والتي لها دور كبير في توحيد قضايا السكان والتنمية في المنطقة العربية.

حيث تناول ملف جمعيات المجتمع المدني ودورها في رعاية ذوي الإعاقة وكبار السن وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ، حيث اعتبر أن إقرار مجلس النواب المصري لمشروع القانون بشأن التحالف الوطني للعمل الأهلى التنموى، يمثل إضافة قوية لمسيرة عمل التحالف وشراكته مع الدولة في الأنشطة المجتمعية والتنموية، بما يضفي له القانون من شرعية وشكل قانوني ينظم أعماله واتفاقياته مع الجهات الآخرى .

وأشار إلى التحالف الوطني كان يعتمد في صرف أمواله من خلال أموال كل جمعية على حدى كأموال خاصة بها، بينما الآن سيكون هناك موازنة خاصة بالتحالف، ويتمتع بالاستقلال الفني والمالي والإداري، موضحا أن مشروع القانون يأتى فى ضوء الدور الذى تقوم به مؤسسات المجتمع المدنى فى معاونة أجهزة الدولة المعنية ببناء المجتمع، من خلال ما تقدمه من خدمات تنموية متكاملة فى جميع ميادين العمل الأهلى، لإحداث مزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع المواطنين لاسيما الفئات الأولى بالرعاية.

وأوضح أن التحالف الوطني سيعمل خلال الفترة القادمة على النظر فيما يخص لائحته التنفيذية، مؤكدا أنه سيكون هناك خطط وبرامج تنموية جديدة للتحالف تزيد مساهمته المجتمعية، مشيدا بموافقة مجلس النواب والحكومة على إضافة بند مقترح منه للمادة 21 من مشروع قانون التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي، ليتضمن إعفاء التحالف الوطني للعمل الأهلي بنسبة تصل 50% من فواتير الكهرباء والمياه والتليفونات والغاز شهريا، التي ستساهم في إثراء عمل تلك المؤسسات ومشاركاتها التنموية.

و اختتم بالقول إنّ التحالف الوطنى للعمل الأهلى التنموى يعد ركناً مهماً فى عملية التنمية، وداعماً قوياً لمنظومة شبكات الحماية الاجتماعية من أجل تحقيق التنمية المجتمعية عبر الأنشطة الخدمية لمصلحة المواطنين على امتداد محافظات مصر.

وفي نهاية فعاليات الاجتماع قدم المشاركون الشكر و التقدير و الامتنان الى حكومة اليابان و شعب اليابان لهذا الدعم المتمثل بدعم منتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية وما يوليه المنتدى من اهتمام اتجاه قضايا عديده خصوصا في الوقت الراهن في المنطقة العربية وما تحتويه من ازمات انسانية طارئه جراء الهجرة القسرية و الطوعيه التي تشهده بعض البلدان العربية التي تحتاج للكثير من الدعم و الاهتمام من الحكومات الدولية ، و تمنوا من الحكومة اليابانيه بضرورة استمرار دعم منتدى البرلمانيين العرب للسكان و التنمية FAPPDحتى يتمكن من اداء رسالته بكل امانه و اخلاص وخصوصا في هذه الفترة بسبب المعاناه الكبيره التي تعاني منها بعض الدول العربية .

النهاية